### أعلنت أن لا تركيب لكاميرات جديدة .. وأن مقدار عمليات التفتيش يزداد مع ارتفاع مستوى التخصيب

# طهران: التفاهمات مع الوكالة الذرية لا تتعارض مع قانون مجلس الشورى الإيراني

المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي (عن الانترنت)

أكدت إيران أن التفاهمات التي تم التوصل إليها مع مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي خلال زيارته إلى طهران لا تتعارض مع القانون الإستراتيجي لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

جاء ذلك في تصريحات للمتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أوضح فيه نتائج المحادثات التي جرت بين غروسي والمسؤولين الإيرانيين بشأن البرنامج النووي الإيراني، وذلك بعد اختتام غروسي زيارته إلى طهران حسب ما ذكرت وكالة «إرنا» الرسمية الإيرانية.

وقال كمالوندي، إنه «خلال اليومين اللذين كان فيهما غروسي ووفده في إيران، لم تُطرح مسألة الوصول إلى الأفراد ولم يكن هناك أي نص يشير إلى هذا الموضوع، وبالطبع، ولو تم تقديم مثل هذا الطلب، فإننا كنا سنرفضه بالتأكيد».

وأكد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية عدم وجود نقاش أو اتفاق بشأن تركيب كاميرات جديدة في المنشآت النووية في البلاد.

وفيما يتعلق بادعاء زيادة عمليات التفتيش التي أجرتها الوكالة للمواقع النووية الإيرانية بنسبة ٥٠ بالمئة، قال كمالوندي: «منذ بدء التخصيب بنسبة ٦٠ بالمئة لأول مرة في مجمع فُردو، واستناداً إلى نهج الضمانات، كان ينبغي زيادة عمليات التفتيش، لأنه، في الأساس، من خلال زيادة مستوى التخصيب أو إدخال مواد أكثر حساسية للمؤسسة، يزداد مقدار عمليات التفتيش بموافقة الطرفين»، مضيفاً: على هذا الأساس، كان عدد عمليات التفتيش في فُردو ٨ مرات قبل ذلك، وارتفع إلى ١١ مرة نظراً لارتفاع مستوى التخصيب.

وتعليقاً على بعض الأخبار حول الاتفاق مع الوكالة للوصول إلى ثلاثة مواقع مزعومة بناءً على طلب الوكالة رد المتحدث الإيراني بالقول: «لم يتم أي نقاش حول حجم الوصول إلى الأماكن الثلاثة المطروحة مزاعم بشأنها، ونظراً للوصول إلى هذه الأماكن الثلاثة سابقاً فلا داعي للمزيد من الوصول إليها والوكالة لم تقدم مثل هذا الطلب حتى الآن».

وبشأن الوصول إلى خريطة «المجتمع» النووي في البلاد، قال كمالوندي: ما أعطاه «رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية» المهندس إسلامي للطرف الآخر أثناء المحادثات كان نسخة من إطار برنامج التعاون الفني الوطني «CPF»، الذي يحدد طبيعة التعاون بين الوكالة وإيران في مجالات المساعدات الفنية والتنموية، وتم إعداد هذا الإطار على أساس الخطة النووية الشاملة للأعوام الـ٢٠ عاماً القادمة.

وشدد كمال وندي على أن هذه التفاهمات لا تتعارض مع القانون الإستراتيجي للبرلمان وسيتم إتباعها بشكل كامل بما يتوافق مع هذا القانون.

وأول من أمس، أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال لقائه غروسي في طهران أن مسألة التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مسألة ثنائية يمكن أن تستمر على أساس الحفاظ على استقلالية الوكالة وحقوق الشعب الإيراني.

وقال إن أميركا والكيان الصهيوني وعدداً من الدول، اتخذت من القضية النووية ذريعة لفرض مزيد من الضغوط على الشعب الإيراني؛ مؤكداً ضرورة التزام الوكالة الدولية بالحيادية والمهنية وألا تتأثر بالمآرب السياسية لبعض القوى العالمية.

وحينها، أشار الرئيس الإيراني إلى أن «أميركا هي أول دولة انتهكت الاتفاق النووي وانسحبت منه، في حين تنصّل الأوروبيون من الوفاء بعهودهم، لكن إيران التزمت بكامل التعهدات الموكلة إليها وفقا لهذا الاتفاق وذلك بشهادة ١٥ تقريراً صادراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الخصوص».

وأجرى غروسي يومي الجمعة والسبت الماضيين محادثات مع المسؤولين الإيرانيين بشأن برنامج إيران النووي، بعد إعلان الوكالة «اكتشاف جزئيات من اليورانيوم المخصّب بمستوى قريب من صنع قنبلة ذرية»، والتقى خلال الزيارة إسلامي، والرئيس الإيراني.

وفي وقت سابق أشار بيان مشترك صدر عن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مساء أول من أمس، بعد لقاء رئيسي وغروسي، إلى أن المحادثات ركّزت على «أهمية اتخاذ خطوات لتعاون أوسع من أجل تسريع حلّ قضايا الضمانات المتبقية بطريقة ملائمة».

ووفق البيان فإن إيران ستسمح بإجراء مزيد من «أنشطة التحقق والمراقبة من جانب مفتشي الوكالة الدولية»، مشدداً على أن إيران والوكالة توصلتا إلى اتفاق «على مواصلة التعاون، مع مراعاة حقوق طهران، على أساس اتفاقات الضمانات الشاملة».

وأعلنت إيران، وفق البيان، استعدادها «لحل القضايا الفنية العالقة بشأن المنشآت الثلاث: نتانز وفوردو وأراك، وتعهّدت بتقديم المعلومات»، ولفت البيان إلى أن كلا الجانبين يعتقد أن هذه «التفاعلات الإيجابية يمكن أن تمهد الطريق لاتفاقيات أوسع بين الدول الأعضاء».

وجاءت زيارة غروسي وسط مناقشات مع طهران بخصوص أصل جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة نقاء تصل إلى ٨٣,٧ بالمئة، أي أقل بقليل من ٩٠ بالمئة اللازمة لإنتاج قنبلة ذرية، والتي عُثر عليها في مصنع فوردو للتخصيب الواقع تحت الأرض على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوبي العاصمة طهران.

وقلصت إيران برنامجها النووي، بموجب اتفاق وقعته مع ست قوى عالمية كبرى، مقابل تخفيف عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عليها، لكن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أعلن في الثامن من أيار من العام ٢٠١٨ انسحاب بلاده من الاتفاق الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه تحت القرار ٢٢٣١، وأعاد فرض عقوبات قاسية، لتبدأ إيران بتخفيف التزاماتها النووية رداً على ذلك.

**وكالات**

---

### أكدت أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية يتطور نحو اتجاه مقلق

## بيونغ يانغ تطالب بوقف الاستفزازات الأميركية «غير المسؤولة»

طالبت كوريا الديمقراطية الأمم المتحدة بالتدخل لوقف الاستفزازات المتواصلة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الجنوبية في شبه الجزيرة الكورية، واصفة الإجراءات العسكرية المشتركة التي تقوم بها الدولتان بأنها «غير مسؤولة» وتزيد من خطر المواجهة.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الديمقراطية، أمس، عن نائب وزير الخارجية الكوري الديمقراطي كيم سونغ كيونغ قوله في بيان: إن «الوضع في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة يتطور نحو اتجاه مقلق للغاية لا يريده أحد، بسبب هذه الأعمال غير المسؤولة من قبل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لتصعيد التوتر».

وأضاف كيم سونغ: «من المؤسف أن الأمم المتحدة التي تعبر عن اهتمامها العميق وقلقها إزاء أدنى خطر لحدوث أي صراع واشتباك على هذا الكوكب، تغض البصر باستمرار عن الانتهاك الواضح للسيادة والأعمال العسكرية من طرف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية».

وأكد كيم سونغ أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مطالبة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالتوقف الفوري عن الخطاب الاستفزازي والإجراءات العسكرية المشتركة التي تصعد الوضع في شبه الجزيرة الكورية بشكل «غير مسؤول» وتزيد من مستوى خطر المواجهة.

وفي الثاني والعشرين من الشهر الماضي، أكدت وزارة خارجية كوريا الديمقراطية الشعبية أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تزداد سوءاً، بسبب التحركات العسكرية «المتهورة وغير المسؤولة» للولايات المتحدة الأميركية وكوريا الجنوبية.

ورداً على تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش التي اعتبرت تجربة صاروخية لكوريا الديمقراطية حينها «أعمالاً استفزازية» قالت الوزارة في بيان: إن «الحالة في شبه الجزيرة الكورية تزداد سوءاً، وقد وصلت مرة أخرى إلى مرحلة مقلقة، وذلك يرجع بالكامل إلى التحركات العسكرية المتهورة وغير المسؤولة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في سعيهما لاحتواء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالقوة».

وسبق أن أكدت كوريا الديمقراطية في الثاني من شباط الماضي، أنها سترد بشكل قوي على أي خطوات عسكرية أميركية في شبه الجزيرة الكورية، وشددت على أنها غير مهتمة بأي اتصال أو حوار مع الولايات المتحدة ما دامت الأخيرة تنتهج سياسة عدائية.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية: «إن الوضع العسكري والسياسي في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة يقترب من خط الخطر الشديد، بسبب المواجهة العسكرية الطائشة والأعمال العدائية من قبل الولايات المتحدة وأتباعها، فهي تنشر مرة أخرى كل أنواع الشائعات لشيطنة بلدنا، على حين تكثف هجومها الشامل من جميع النواحي بما في ذلك مجال حقوق الإنسان والعقوبات مع أتباعها»، مؤكداً أن بلاده ستدافع بمسؤولية عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة، بالاعتماد على الردع القوي حتى يتم القضاء على السياسة العدائية والتهديد العسكري للولايات المتحدة.

**وكالات**

---

### مسؤولون أميركيون يطالبون بوقف دعم أوكرانيا ويعلنون أن بايدن يقود العالم نحو حرب عالمية

# روسيا: واشنطن تجبر الدول على تمويل نظام كييف

ألمانيا وتحت ضغوط الولايات المتحدة الأميركية تقدم دبابات «ليوبارد ٢» للجيش الأوكراني (عن الانترنت)

تصاعدت الأصوات المنددة بدعم الولايات المتحدة أوكرانيا بمليارات الدولارات على حساب دافعي الضرائب الأميركيين، إذ طالبت النائب الجمهورية، ماجوري تايلور غرين، الإدارة الأميركية بوقف المساعدات التي تقدمها لنظام كييف، في حين قالت العضو السابق في مجلس النواب تولسي غابارد، إن الرئيس جو بايدن دفع العالم إلى شفا حرب نووية، معتبرة أن الديمقراطيين يمولون حرباً خطيرة في أوكرانيا.

وتتلاقى هذه الأصوات مع تصريحات رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين التي أكد فيها أن الولايات المتحدة الأميركية تجبر الدول الأخرى على تمويل نظام كييف.

وحسب صحيفة «الغارديان» البريطانية يمثل تصريح ماجوري تايلور غرين صوتاً جديداً يضاف إلى «التمرد» الذي يشهده الحزب الجمهوري، وهو ما يهدد دعم أوكرانيا الذي يتفق عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، وذلك وفق ما نقلت قناة «سكاي نيوز عربية» في موقعها الالكتروني.

وقالت الصحيفة إن تايلور النائب عن ولاية جورجيا برزت بوصفها صوتاً مؤثراً في مجلس النواب الأميركي بعدما بنت علاقة وثيقة مع رئيس المجلس، كيفن مكارثي، الذي تعهد بأن الجمهوريين لن «يقدموا شيكاً على بياض» لأوكرانيا.

واعتبرت النائب الجمهوري أن الرئيس جو بايدن، الذي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، يعرض العالم بأسره لحرب عالمية ثالثة، وفق الصحيفة التي أشارت إلى «أن وجهة النظر هذه كانت سائدة خلال مؤتمر عمل المحافظين السياسيين في ولاية ميريلاند، علماً بأنه يعتبر أكبر تجمع للمحافظين في البلاد».

على خط مواز، قالت العضو السابق في مجلس النواب الأميركي تولسي غابارد، إن الرئيس بايدن دفع العالم إلى شفا حرب نووية، معتبرة أن الديمقراطيين يمولون حرباً خطرة في أوكرانيا.

وشجبت غابارد، وهي مرشحة رئاسية سابقة، وانسحبت من الحزب الديمقراطي خلال المؤتمر السنوي للمحافظين الأميركيين في العاصمة، حزبها السياسي السابق بسبب تسليحه المتهور لأوكرانيا، وحذرت من أن سياسة تقديم المساعدة «القاتلة» تدفع بالولايات المتحدة إلى «شفا حرب نووية»، وذلك وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وقالت: «لقد أرسلوا الآن أكثر من ١٠٠ مليار دولار لتأجيج هذه الحرب بالوكالة»، مضيفة: «اليوم، أقف أمامكم، ولم أعد في صفوف الحزب الديمقراطي، لأنني، لم أستطع البقاء في حزب تسيطر عليه عصابة الحرب، التي تقودها ملكة الحرب، هيلاري كلينتون».

واعتبرت غابارد أن أخطر تهديد وجودي هو أن بايدن دفع الشعب الأميركي والعالم بأسره إلى «هاوية الحرب النووية، وأطلق العنان لحرب باردة جديدة ويخاطر بحرب عالمية ثالثة».

وسبق أن دعت غابارد إلى إنهاء تمويل أوكرانيا، معتبرة أن أموال دافعي الضرائب الأميركيين ينتهي بها الأمر في جيوب الحكومة «الفاسدة» في كييف.

وحسب وسائل إعلام أميركية، فإن غابارد المحاربة المخضرمة التي خدمت فترتين في العراق، لطالما تبنت رسالة إنهاء «حروب تغيير النظام» والدعوة إلى سياسة خارجية أكثر انضباطاً، بينما يؤيد العديد من أعضاء الحزب الجمهوري مشاعر غابارد المناهضة للحرب.

وبعد كلمة غابارد، أعلن النائب الجمهوري عن فلوريدا مات غيتز أنه يدعم دعوتها لإنهاء الدعم المالي الأميركي للجيش الأوكراني.

بموازاة ذلك، أكد رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين أن الولايات المتحدة تجبر الدول الأخرى على تمويل نظام كييف، مستخدمة الدول الأوروبية أداة في تحقيق أجنداتها.

وكتب فولودين في صفحته على تلغرام أمس حسب وكالة نوفوستي: «أظهرت واشنطن مرة أخرى أن المبدأ الرئيسي لسياستها هو استخدام الدول الأخرى لتحقيق مصالحها، وهي تجبر البلدان الأوروبية على تمويل نظام كييف على حساب رفاهية مواطنيها لكن يتضح فيما بعد أن تكاليفها أقل بكثير من تكاليف الآخرين».

ولفت إلى أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الـ١٢ من حيث نفقاتها على دعم أوكرانيا، وأن بلدان الاتحاد الأوروبي تتحمل تكاليف إضافية بسبب العقوبات ضد روسيا، التي ضربت اقتصاداتها أيضاً.

وبالعودة إلى واشنطن، فقد قال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ليل السبت الأحد، إن الانتخابات الرئاسية المقبلة في بلاده المقررة في عام ٢٠٢٤، ستكون «معركة وجودية»، واصفاً إياها أيضاً بـ«المعركة الأخيرة».

وحسب وكالة «سبوتنيك» جاءت تصريحات ترامب خلال خطاب ألقاه في المؤتمر السنوي للعمل السياسي للمحافظين في مدينة ناشونال هاربر بولاية ميريلاند.

وفي تشرين الثاني الماضي، أعلن ترامب ترشحه لخوض السباق نحو البيت الأبيض.

**وكالات**

## رئيس صربيا ينفي المزاعم حول إمداد أوكرانيا بالأسلحة: كذب صريح

نفى الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش، أمس، المزاعم التي أوردتها تقارير صحفية عن إمداد بلاده لأوكرانيا بالأسلحة أو الذخائر، مؤكداً أن صربيا لا تزوّد أوكرانيا أو روسيا بإمدادات عسكرية واصفا هذه الأنباء بأنها «كذب صريح».

وقال فوتشيتش، في تصريحات صحفية من قطر حيث يقوم بزيارة عمل، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لدعم البلدان الأقل نمواً، والمنعقد في العاصمة القطرية الدوحة: «صربيا لم تبع قطعة واحدة من الأسلحة أو المعدات أو الذخيرة لا لروسيا ولا لأوكرانيا، وما يثار حول الموضوع كذب صريح». وذلك وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «الميادين».

وأضاف فوتشيتش: «يقولون إننا قمنا بالتصدير عبر تركيا مع العلم أن هناك احتمالاً لإرسال بعض المنتجات إلى أي من جانبي الصراع، أكدنا أن الذخيرة التي بعناها إلى تركيا لا يمكن تصديرها مرة أخرى»، مشيراً إلى أن «منتجات صناعة الدفاع الصربية يتم توفيرها فقط للمشترين المصرّح لهم، أي الدول من دون قيود دولية».

وقبل أيام، ذكرت وسائل إعلام أن شركة كندية اشترت صواريخ منتجة في صربيا، ثمّ أرسلتها عبر تركيا وسلوفاكيا إلى القوات الأوكرانية لاستخدامها في قصف دونباس.

من جهته، قال وزير الخارجية الصربي إيفيتسا داتشيتش أنه منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، لم يتم تصدير أسلحة من صربيا إلى أي طرف في «الصراع».

وأضاف: «أستطيع أن أقول ذلك لأن وزارتي هي من تمنح الإذن بصادرات (الأسلحة)... لا تقدّم صربيا معدات عسكرية إلى أي دولة نعتقد أنها قد تمثّل إشكالية بأي حال من الأحوال».

وسبق أن دعت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، صربيا إلى توضيح الموقف مع احتمال نقل أسلحة إلى أوكرانيا، مؤكّدة أن المعلومات الواردة «تثير قلقاً عميقاً لموسكو».

**وكالات**

---

### على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للدول الأقل نمواً

# مطالب أممية بضرورة تخصيص الدول الغنية جزءاً من دخلها القومي للأقل نمواً

جدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمس دعوته، الدول المتقدمة، إلى تخصيص جزء من إجمالي دخلها القومي لمساعدة الدول الأقل نمواً، وأشار إلى ما تواجهه الدول الأقل نمواً من تحديات في مجالات الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل.

وفي تصريحات له على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للدول الأقل نمواً المنعقد في الدوحة بقطر نقلتها وكالة «سبوتنيك» الروسية، قال الأمين العام: «لقد حان الوقت حتى تفي الدول المتقدمة بتعهداتها لتقديم ما يتراوح بين ٠,١٥ بالمئة و٠,٢ بالمئة من إجمالي دخلها القومي للدول الأقل نمواً من أجل المساعدة في التنمية الرسمية».

وأضاف غوتيريش: إن السكان في الدول الأقل نمواً يواجهون تحديات بالغة في المجالات الرئيسة للحياة، بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل في ظل تصاعد أسعار الغذاء والطاقة.

وتابع: «وضعنا محفزات لأهداف التنمية المستدامة لجمع العالم حول الحاجة لتقديم ٥٠٠ مليار دولار على الأقل في العام للدول النامية».

وأول من أمس، وجه الأمين العام للأمم المتحدة انتقادات للدول الغنية وشركات الطاقة العملاقة بسبب دورها في إثقال كاهل الدول الأقل نمواً بالديون.

واستنكر غوتيريش معدلات الفائدة «الجشعة» التي تفرضها الدول الغنية على الفقيرة، مؤكداً أنها تحرمها من الوصول إلى أسواق رأس المال في ظل ارتفاع أسعار الوقود.

وقال: إن «على الدول الثرية تقديم ٥٠٠ مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الفقيرة العالقة في حلقات مفرغة تعرقل جهودها الرامية لتعزيز اقتصاداتها وتحسينها»، لافتاً إلى أن حرمان البلدان الفقيرة من السيولة سيمنعها من الوصول إلى أسواق رأس المال بفعل معدلات فائدة جشعة.

ورأى الأمين العام للأمم المتحدة أن التنمية البشرية مستحيلة عندما تكون أنظمة حماية التعليم والرعاية الصحية تكافح أو غير موجودة، كما أنه لا يمكن لمجتمع أن يزدهر ويؤمّن وظائف لائقة إذا كانت الاقتصادات عالقة في اتجاه تصدير المواد الخام من دون فرص للتحول الهيكلي للارتقاء بسرعة بسلسلة القيمة.

وقال: «مكافحة كارثة المناخ التي لم تتسبب فيها الدول الأكثر فقراً أمر مستحيل عندما تكون تكلفة رأس المال عالية جداً، ويكون الدعم المالي الذي تتلقاه للتخفيف من الدمار والتكيف معه بمنزلة قطرة في بحر».

**وكالات**

الوَطَن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ - ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ ـ ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣

---

### الاحتجاجات تصاعدت في الكنيست والشارع ضد حكومة نتنياهو والأخير: مجموعة متطرفة تخطت الخطوط الحمراء

# «التعديلات القضائية» تُفكك جيش الاحتلال الإسرائيلي

التعديلات القضائية التي يريد إنجازها نتنياهو تُفكك «جيش» الاحتلال الإسرائيلي (عن الانترنت)

تتزايد المواقف الاحتجاجية من جنود وضباط جهاز الاحتياط لدى جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد «الخطة القضائية» لحكومة بنيامين نتنياهو، وتتزايد بالتوازي مع ذلك التحذيرات من تداعيات هذا الأمر على أداء قوات الاحتلال وقدراتها على المواجهة.

وحسب وسائل إعلام العدو الصهيوني، فإن ما يُفاقم القلق في كيان الاحتلال من هذا الواقع، هو تأخر «قيادة جيشه» في فهم عمق الأزمة وانعكاساتها على تشكيل الاحتياط، الذي له تبعات خطرة وفق خبراء إسرائيليين، لأن جهاز احتياط منقسماً وفقاً لهم، سيلحق ضرراً لا يُعوّض بكفاءة وقدرة «الجيش».

وفي هذا السياق، قالت صحيفة «هآرتس» إن عمق الشرخ الذي يثيره الانقلاب يزداد وضوحاً، «طيار تلو آخر، قائد كتيبة تلو آخر، قائد سرية تلو آخر»، مضيفةً إن آلاف الاحتياطيين من كل الأسلحة، فيهم أكثر من ألف في وظائف مركزية، يعلنون أنهم لن يلتحقوا بالاحتياط إذا أُنجز تشريع التعديلات القضائية.

بدورها تناولت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، القلق من هذه القضية أيضاً، في مقال جاء فيه أن الجيش الإسرائيلي مطلوبٌ منه أن يوضح هذا التهديد لنتنياهو، وأضافت إنه لم يعد بإمكان رئيس الأركان هرتسي هليفي، الوقوف جانباً، على حين الاحتجاج انتشر في جهاز الاحتياط إلى كل الوحدات تقريباً.

وبيّنت أن الاحتجاج مستشعَر في جهاز الاحتياط في البر أقل ممّا هو عليه في سلاحي الجو والاستخبارات، لكن قد يصل إلى هناك أيضاً.

ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن هذا الواقع سيؤثّر في حافزية خدمة الاحتياط في الروتين في مجمل التشكيلات، كما سيؤثّر في حافزية الخدمة القتالية، وأيضاً في حافزية الأهل الذين يُرسلون أولادهم إلى هذه «الوحدات» للبقاء فيها.

وفي ضوء هذه الوقائع، تحدّثت «يديعوت أحرونوت» في مقال آخر للباحث فيما يسمى «معهد أبحاث الأمن القومي» وعضو الكنيست السابق، عوفر شيلَح، عن أخطر أزمة احتياط منذ سنَة ١٩٧٣ بسبب التراجع في التجنيد.

وجاء في المقال أنه «يجدر بالقادة تذكّر أزمة أكبر بكثير، وذات صلة أكثر باليوم، والتي بدأت وسط عناصر الاحتياط بعدها بعقد، في أعقاب حرب لبنان الأولى ١٩٨٢».

وذكر المقال، أن «جيش» الاحتلال يشهد حالياً ظروفاً صعبة، إذ إن «إيران هي على عتبة أن تكون دولة نووية، وهناك حريق كبير في الضفة والمناطق الفلسطينية، على حين بنية القوة البشرية للجيش واقعة في ذروة سلسلة أزمات في التجنيد، في الخدمة الدائمة والاحتياط».

أمّا الأسوأ، وفق المقال، فهو أن الحكومة تفعل كل ما بوسعها ليس للقيادة والتوحيد، بل لتقويض أسس المبنى وزيادة الخطر.

وآخر هذه المواقف الاحتجاجية ضد «التعديلات القضائية» في جهاز «الاحتياط»، إعلان ٣٧ من ٤٠ عنصر احتياط في السرب القتالي بأنّهم لن يحضروا التدريبات هذا الأسبوع احتجاجاً على ما وصفوه بـ«الانقلاب القضائي».

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن معظم طياري الاحتياط في السرب ٦٩، من الأسراب «الرائدة» في السلاح، كتبوا أنهم سينفذون خدمتهم الاحتياطية مقابل وزارات الحكومة.

كذلك، وقّع الآلاف في خدمة الاحتياط عرائضَ حذّروا فيها من أنهم لن يلتحقوا بالاحتياط إذا مرّت التعديلات القضائية، التي يريدها نتنياهو.

وأعرب طيارو الاحتياط العاملون في «جيش» الاحتلال، والذين يشكلون وفق وسائل الإعلام «قلب القوة العملانية» لسلاح الجو، عن قلقهم بشأن «التعديلات القضائية»، وتصريح وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بأنه يجب «محو» بلدة حوارة.

وبسبب «التعديلات القضائية» أيضاً، استقال ضابط في سلاح الجو التابع للاحتلال، كما هدّد طيارون إسرائيليون بوقف التطوع في خدمة الاحتياط.

وبالتزامن، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية، بأن ١٣٠ ضابطاً وعنصراً في «الاحتياط» من وحدة «يهلوم» الهندسية للمهمات الخاصة في «جيش» الاحتلال، وقّعوا رسالة يبلّغون فيها وزير الأمن في حكومة الاحتلال، يوآف غالانت، أنهم يجدون صعوبة في الخدمة إذا تم إقرار التعديلات القضائية.

ويقابل تفاقم التصدع الإسرائيلي الداخلي بشأن خطة التعديلات القضائية، تصاعد الاحتجاج السياسي ضدّها، في الكنيست والشارع.

وتحوّلت المظاهرات التي بدأت في كانون الأول الماضي، بعشرات آلاف المستوطنين، إلى مظاهرات ضخمة وصلت إلى نزول ربع مليون مستوطن إلى الشارع ضد سعي نتنياهو إلى إقرار التعديل القانوني الذي يضّعف من سلطات القضاء، مقابل تعزيز سيطرته على مفاصل مؤسسات الكيان ومنها الأمنية والعسكرية.

وقال نتنياهو، في جلسة حكومته أمس، إن «مجموعة متطرفة وعنيفة تخطت الخطوط الحمراء بشكل خطير»، في إشارة إلى الاحتجاجات التي خرجت ضد خطة إصلاح القضاء.

وتابع: «في الأيام الأخيرة، نحن نشهد تخطياً خطيراً للخطوط الحمراء من قبل مجموعة متطرفة وعنيفة، وأنا متأكد أنها لا تمثل أغلبية المتظاهرين»، معتبراً أن «مهاجمة رجال الشرطة، وإغلاق الطرقات، واجتياز حواجز الشرطة، ليست طرقاً شرعية للتعبير عن الرأي، بل هي تعبير بالعنف عن فرض الرأي».

**وكالات**

---

### الأسرى نحو خطوات أكثر حدة الأسبوع المقبل

# رام الله تطالب بتجريم الاحتلال الإسرائيلي وسرعة إنهائه

طالب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي بعدم الاكتفاء بإدانة وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش وتصريحاته العنصرية، وإنما أيضاً إدانة الاحتلال وتجريمه والعمل الحقيقي من أجل إنهائه بسرعة، في حين يتجه الأسرى الفلسطينيون نحو خطوات أكثر حدة خلال الأسبوع المقبل.

وحسب وكالة «وفا» رحب المالكي بالمواقف والإدانات الدولية لتصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي تفاخر فيها بـ«تأييده لمحو حوارة عن الوجود»، بما في ذلك المطالبات الواسعة والحملات الشعبية الداعية إلى عدم استقبال الوزير الإسرائيلي المتطرف أو التعامل معه، داعياً الدول التي لم تعلق على هذه التصريحات العنصرية الخطيرة إلى إعلان مواقف صارمة تجاهها.

وطالب المالكي كل من أدان هذه التصريحات المتطرفة والظلامية بأن يُرفقها أيضاً بموقف حازم ومطالبة واضحة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وشدد على أن اعتداءات المستوطنين وجرائمهم لم تبدأ في حوارة وليست وليدة الأمس القريب، وإنما هي جرائم قتل وتخريب وتدمير مستمرة ومتواصلة ومتكررة على امتداد الأرض الفلسطينية، وبعد كل جريمة يصرخ الفلسطيني مطالباً العالم بالتدخل لوقفها وإدانتها، وفي أغلب الأحيان لا يكون هناك صدى لصراخه، أو أن الصدى يكون باهتاً وضعيفاً ولا يرتقي إلى حجم الجريمة.

واعتبر المالكي أن على المجتمع الدولي ألا ينسى أن المتطرف سموتريتش يستوطن في إحدى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو يعد من قيادات المستوطنين ومن يمثلهم داخل حكومة نتنياهو، ومواقفه وإيديولوجيته المتطرفة تعكس التطرف العنيف والشرس للجمهور الذي يمثله، وحقيقة أن الفلسطيني يضطر يومياً إلى أن يدافع عن نفسه في مواجهة هذا التطرف الجاثم على أرضه.

وفي سياق آخر أعلنت وزارة الأسرى والمحررين الفلسطينيين تصعيد الأسرى في معتقلات الاحتلال والذهاب نحو خطوات أكثر حدة، مشيرة إلى أن من ضمن الخطوات إغلاق جميع الأقسام لمدة ٣ ساعات، وتنظيم احتجاجات في ساحات المعتقلات السجون، وذلك بعد ٢٠ يوماً من برنامج العصيان والاحتجاج على إجراءات ما تسمى «إدارة السجون» والمتطرف إيتمار بن غفير بحقهم.

وأكدت الوزارة في بيان، أمس، أن تصعيد الأسرى من خطواتهم هو نتيجة لعدم وجود توجه حقيقي لدى «إدارة السجون» لإنهاء الإجراءات والقرارات الأخيرة التي تمّ تنفيذها، والتي تمس حياة الأسرى وواقعهم المعيشي بشكل مباشر، مضيفاً: ستبقى هذه الخطوات في حالة تصاعد حتى موعد الشروع في خطوة الإضراب المفتوح عن الطعام في الأول من شهر رمضان المبارك.

ولفتت وزارة الأسرى والمحررين إلى أن خطوات الأسرى حتى اليوم، تتمثل في إغلاق جميع الأقسام لمدة ٣ ساعات «من ١٠ صباحاً حتى ١ ظهراً بالتوقيت المحلي»، وتنظيم احتجاجات للأسرى في ساحات السجون من خلال جلسات جماعية، واستمرار ارتداء ملابس الأسرى «الشاباص».

ويواصل الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال خطواتهم الاحتجاجية، وذلك ضمن تصعيد خطوات العصيان الجماعي رفضاً لإجراءات التضييق عليهم التي أوصى بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير.

ومطلع شهر شباط الماضي، وجّه الأسرى الفلسطينيون رسالةً من داخل سجون الاحتلال، دعوا فيها إلى الاستعداد لخوض معركة كبرى ضد قمع إيتمار بن غفير.

من جانبه، وافق الكنيست الإسرائيلي، يوم الأربعاء، بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون لإعدام أسرى فلسطينيين بزعم تنفيذ عمليات قتل فيها مستوطنون إسرائيليون.

في غضون ذلك جدد عشرات المستوطنين، صباح أمس الأحد، اقتحام المسجد الأقصى المبارك، بحماية مشددة من قوات الاحتلال الصهيوني.

وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة إن عشرات المستوطنين اقتحموا منذ الصباح، المسجد الأقصى، من باب المغاربة ونفذوا جولات استفزازية في باحاته.

وأشارت إلى أن المستوطنين أدوا طقوساً «تلمودية» في المنطقة الشرقية من المسجد، في حين واصلت قوات الاحتلال فرض قيودها على دخول المصلين الوافدين من القدس والداخل المحتل للأقصى.

وأطلقت دعوات مقدسية لتكثيف الرباط والوجود الدائم في المسجد الأقصى، والعمل على نصرته والتصدي لمخططات الاحتلال ومستوطنيه.

ويتعرض الأقصى بشكل شبه يومي، لاقتحامات من المستوطنين، وعلى فترتين صباحية ومسائية، ضمن محاولات الاحتلال فرض مخطط التقسيم الزماني والمكاني في المسجد.

**وكالات**

---

## أمير الكويت يكلّف أحمد نواف الأحمد الصباح بتشكيل الحكومة الجديدة

أصدر أمير الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح، أمس الأحد، مرسوماً أميرياً بتكليف أحمد نواف الأحمد الصباح برئاسة الحكومة الجديدة.

وحسب وكالة الأنباء الكويتية «كونا» من المقرر أن يعرض رئيس الوزراء المكلف تشكيلة حكومته على أمير البلاد لإصدار مرسوم بتعيينها.

ومطلع العام الحالي، قدم رئيس الحكومة الكويتية أحمد نواف الأحمد الصباح، استقالة حكومته إلى ولي العهد مشعل الأحمد الجابر الصباح، الذي كلّف الحكومة المستقيلة تصريف الأعمال، ووافق أمير البلاد على الاستقالة.

ووفقاً لصحيفة «القبس» الكويتية، جاءت الاستقالة في أعقاب الأزمة الأخيرة مع مجلس الأمة على خلفية القوانين «الشعبوية»، فضلاً عن الاستجوابين الموجّهين إلى وزير المالية عبد الوهاب الرشيد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان.

وتصاعد الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بعد مطالبة النواب بتمرير عدد من القوانين، خاصةً المالية منها، وهي قوانين يعارضها مجلس الوزراء ويريد تأجيلها.

وشهدت الجلسة التي عُقدت في الـ ١٠ من كانون الثاني الماضي مناقشة عدد من القوانين المدرجة على أعمالها، وأبرزها سداد القروض من الاحتياطي العام للدولة، وسدادها عن طريق اقتراض الدولة بفائدة قدرها ٥ بالمئة على إجمالي القروض، ما تسبب بمغادرة وزراء للجلسة وتعليق جلسة البرلمان.

وأكدت الحكومة على لسان وزير شؤون مجلس الأمة عمار العجمي، أن مقترح قانون شراء القروض الاستهلاكية والمقسطة من بعض المواطنين والتي تبلغ قيمتها ما يزيد على ١٤ مليار دينار «نحو ٤٦ مليار دولار» يخلّ بمبدأ العدالة والمساواة.

وقضية إسقاط القروض، التي تقول تقديرات غير رسمية إنها تمس نحو ٥٠٠ ألف كويتي، أزمة تتجدد سنوياً بين النواب والحكومة.

**وكالات**

---

# السيسي والسوداني يبحثان تعزيز العلاقات بين مصر والعراق وسبل توطيدها

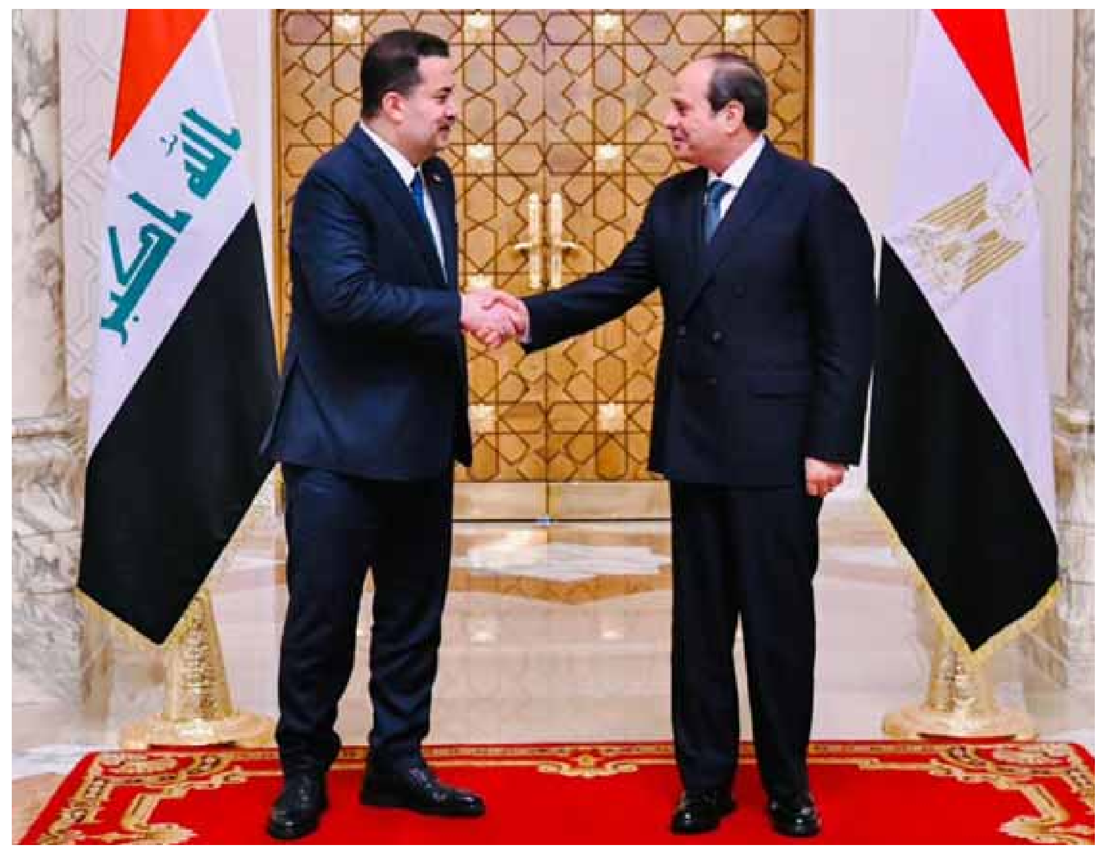
الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال استقباله رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني (عن الانترنت)

أعرب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أمس الأحد، عن استعداد العراق للمضي في إنضاج العمل المشترك مع مصر، في حين أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن رغبة بلاده بتعزيز التعاون مع بغداد في مختلف المجالات.

وحسب وكالة «المعلومة» ذكر المكتب الإعلامي للسوداني في بيان أمس أن الأخير التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وذلك في إطار زيارته الرسمية إلى العاصمة المصرية القاهرة، التي وصلها صباح أمس.

وأضاف البيان: إنه جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل توطيدها، إضافة إلى مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما شهد اللقاء البحث في تفعيل اللجان المشتركة، بما يعضّد من الشراكة بين البلدين الشقيقين.

وأبدى السوداني وفقاً للبيان، استعداد العراق للمضي قدماً في إنضاج العمل المشترك، والانفتاح على آفاق جديدة من التعاون والتكامل في مختلف المجالات.

من جانبه، عبر السيسي عن رغبة مصر واستعدادها للتعاون مع العراق في مختلف المجالات، مؤكداً اعتزازه بالعراق، ومكانته ودوره في المنطقة.

بدوره، نقل موقع اليوم السابع المصري عن المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية، أن السيسي أكد خلال اللقاء دعم مصر الثابت لأمن واستقرار العراق الشقيق، والاعتزاز بالعلاقات الإستراتيجية بين البلدين، مشيراً إلى الثوابت الراسخة للسياسة المصرية فيما يتعلق بمساندة العراق وتقديم الدعم الكامل للشعب العراقي على مختلف الصُعد، ولاسيما ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن والاستقرار.

كما أعرب السيسي عن حرص مصر على تفعيل وتنويع أطر التعاون الثنائي المشترك في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، والإسراع في تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين، وفقاً لاحتياجات الشعب العراقي وبما يعزز التكامل بين الجانبين ويحقق الأهداف التنموية المشتركة، بالإضافة إلى مواصلة العمل في إطار آلية التعاون الثلاثي مع المملكة الأردنية الشقيقة.

كما التقى رئيس الوزراء العراقي نظيره المصري مصطفى مدبولي الذي أكد أهمية زيارة السوداني، وعبر عن تطلع مصر إلى توسيع أطر التعاون المشترك في كل ما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين في إطار ما يربطهما من علاقات تاريخية، وأخوة ووحدة مصير، وأهداف مشتركة.

وأكد مدبولي، حسب «اليوم السابع»، أن مصر والعراق عازمتان على توسيع أطر التعاون المشترك، وكذا العمل من أجل زيادة معدلات التبادل التجاري التي لا ترقى حالياً لإمكانات البلدين، مشدداً على أن البلدين يتمتعان بإمكانات هائلة قادرة على مضاعفة هذه المستويات عدة مرات.

وكذلك، أكد مدبولي مساندة مصر الكاملة للعراق في حربه ضد الإرهاب، مُشيداً بجهوده في الحفاظ على سيادته وأمنه واستقراره، وكذا دور مؤسسات الدولة العراقية.

وفيما يتعلق بآلية التعاون الثلاثي بين مصر والعراق والأردن، أعرب مدبولي عن تطلعه إلى دخول المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق عليها حيز التنفيذ في أقرب وقت.

من جانبه، أعرب السوداني عن تطلعه للإعداد الجيد للدورة المقبلة للجنة العليا المشتركة؛ والبناء على ما سبق التوصل إليه من تفاهمات واتفاقيات، مضيفاً إنه توجد إمكانات كبيرة لمشاركة الشركات المصرية في مشروعات استثمارية مُدرجة ضمن موازنة الحكومة العراقية، وإن الشهرين المقبلين يجب أن يشهدا جهداً مُضاعفاً من أجل التوافق على مذكرات تفاهم واتفاقيات يتم توقيعها خلال اجتماعات اللجنة المشتركة.

كما تطرق رئيس الوزراء العراقي إلى التعاون الثلاثي مع الأردن، ومخرجات القمة الثلاثية، ولاسيما ما يخص الربط الكهربائي، حيث سيتم إنجاز المرحلة الأولى مع الأردن في حزيران المقبل.

وأوضح السوداني أن هناك مباحثات لإنشاء منطقة لوجستية على الحدود بين العراق والأردن، للمساهمة في توفير السلع والمنتجات، ويمكن لمصر الاستفادة منها بتوفير المنتجات المصرية للسوق العراقية.

وفى ختام المباحثات، اتفق رئيسا الوزراء بالبلدين على أن يتولى الوزراء المعنيون من الحكومتين العمل خلال الشهرين القادمين على تفعيل مذكرات التفاهم القائمة بين البلدين، بالتوازي مع الإعداد الجيد لاجتماعات الدورة المقبلة للجنة العليا المشتركة، حتى تخرج بنتائج تلبى طموحات الشعبين المصري والعراقي في التنمية والازدهار.

وفي سياق آخر، طالب النائب عن تحالف الفتح كريم عليوي، القضاء بإصدار مذكرة قبض بحق رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي بتهم «فساد واختلاس الأموال».

وحسب «المعلومة» قال عليوي إن القضاء العراقي مطالب، بإصدار مذكرات قبض بحق رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي وفريقه بتهم «الفساد واختلاس الأموال» خلال فترة تصريف الأعمال، وأضاف إن العراق شهد خلال فترة تولي الكاظمي عمليات سرقة وتهريب للأموال بطرق وأساليب مختلفة عمل عليه فريقه المقرب منه.

واعتبر عليوي أن حكومة الكاظمي كانت طوال فترة توليها «غير نزيهة» حيث «شابها الكثير من عمليات الفساد»، مضيفاً إن الإجراء الذي اتخذه السوداني بإلغاء وإبطال التعيينات التي شهدتها فترة تصريف الأعمال، صحيح ويحسب له.

وفي وقت سابق، قرر القضاء العراقي، حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لوزير المالية السابق، علي عبد الأمير علاوي، ومدير مكتب رئيس الوزراء السابق رائد جوحي.

**وكالات**

---

## حزب الله: المستجدات عززت فرص التوافق لانتخاب رئيس للبنان

أكد عضو المجلس المركزي في حزب الله نبيل قاووق، أن أولويات الحزب تكمن في انتخاب رئيس للجمهورية من أجل «وقف الانهيار وإنقاذ البلد»، ولكن أولوية فريق «التحدي والمواجهة» أخذ البلد إلى مغامرة جديدة للانقلاب على التوازنات السياسية الداخلية، معتبراً أنهم يريدون الإمساك بالبلد ليغيروا هويته وموقعه ودوره في المنطقة، ليلحقوه بركب التطبيع.

وحسب موقع قناة «المنار» شدد قاووق بالقول: الرهان على مساعدة خارجية هو رهان على سراب، لأن هناك دولاً إقليمية مع أميركا تضع «فيتو» على أي مساعدة خارجية للبنان، وهذا يفرض علينا أن نعتمد على أنفسنا في إنقاذ بلدنا، ولا يمكن إنقاذ البلد بالكيديات وتصفية الحسابات.

وأشار إلى أن جماعة «التحدي والمواجهة» يريدون انتخاب رئيس منصة للانقضاض على الثوابت الوطنية لتصفية الحسابات السياسية، ولكن موقف حزب الله واضح، مشيراً إلى أننا لسنا في موقف ضعيف ولسنا في العام ١٩٨٢ حتى يأتي رئيس على ظهر دبابة أو يأتي رئيس بضغط الجوع والأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أن المستجدات الأخيرة عززت فرص التوافق والأصوات الداعمة للتوافق، وهناك أصوات دولية ونواب وأحزاب وقوى في لبنان غيرت موقفها لمصلحة مشروع التوافق، لأنهم أدركوا أن المخرج الوحيد للأزمة هو بالحوار، وهذا ما فجر غضب «التعطيليين» وجعلهم يصرخون ويسيئون الأدب مع المقاومة وشعبها.

وأكد قاووق أن العروبة الأصيلة هي عروبة المقاومة في فلسطين ولبنان، وليست العروبة الأميركية المزيفة.

ومن جانب آخر أفاد مراسل «المنار» باستنفار متبادل بين الجيش اللبناني وقوات الاحتلال الصهيوني بعد تصدي ضابط في الجيش اللبناني لمحاولة أحد عناصر العدو الصهيوني زراعة وتد حديدي خارج «الخط الأزرق» في حرج الراهب عند حدود عيتا الشعب.

**وكالات**

---

## «علماء اليمن» يدينون زيارة قائد الأسطول الأميركي الخامس للمهرة

أعلنت رابطة علماء اليمن، أمس، إدانتها ورفضها الوجود والتحرك الأميركي في المحافظات الجنوبية.

وحسب موقع «المسيرة نت»، أدانت الرابطة في بيان زيارة قائد الأسطول الأميركي الخامس للمهرة و«الوجود الصهيوني في جزيرة عبد الكوري»، داعية أبناء الشعب اليمني كافة إلى الوقوف صفاً واحداً في مواجهة قوى العدوان حتى دحره.

وأكد «علماء اليمن» حق الشعب اليمني ممثلاً بقيادته وجيشه الوطني وقوته الصاروخية وطيرانه المسير في استهداف أي وجود أجنبي.

من جانب آخر أعلن مدير مستشفى منبه الريفي علي العياشي، أمس الأحد، أن عدد ضحايا الاعتداءات على مديرية منبه الحدودية بمحافظة صعدة بلغ ٢٠٢ شهيد وجريح.

وحسب «المسيرة نت» أوضح العياشي أن عدد المواطنين الذين ارتقوا جراء قصف قوى العدوان لمنبه بلغ ٢١ شهيداً، في حين بلغ عدد جرحى استهداف المديرية ١٨١ يمنياً ومهاجراً من الأفارقة.

وأشار إلى أن مستشفى منبه يستقبل حالات إصابة على مدار الـ٢٤ ساعة، ويقدم إسعافات أولية ويتم تحويل الإصابات إلى مستشفيات مركز المحافظة، موضحاً أن المستشفى يحتاج إلى الدعم الضروري والماس لخدمات قسم العمليات والأشعة السينية.

وصعدت قوى العدوان في الآونة الأخيرة من استهدافاتها للمناطق السكنية والمزارع في المديريات الحدودية في محافظة صعدة، ما خلف مئات الشهداء والجرحى.

**وكالات**